العقيد خالد السهيل يهدي رسالته للدكتوراه إلى ولي العهد

6

لصالح الأسر المتعففة في الكويت

الدلال يقترح تأسيس «حصالة الخير» داخل الجمعيات التعاونية

محمد الدلال

أعلن النائب محمد الدلال عن تقديمه اقتراحاً برغبة يقضي بتبني بيت الزكاة مشروع (حصالة الخير) في الجمعيات التعاونية كافة يخصص ريعه لصالح الأسر المتعففة في الكويت على أن يرافق المشروع حملة إعلانية.

وقال الدلال في مقترحه: تكثر الأعمال الخيرية في الكويت بلد الخير في العديد من بلدان العالم فهي تغيث الملهوف وتقدم العون للمحتاجين وقد حفظ الله هذا البلد بأعماله الخيرة، بعمل الخير تصفى القلوب وتزول البغضاء بين الناس ويكون للحياة شكل أفضل، كذلك بالعطاء والإنفاق نكون نظاما اجتماعيا رائعا وتكافلا اجتماعيا قال تعالى: « ولا ينفقون نفقة صغيرة ولا كبيرة ولا يقطعون واديا إلا كتب لهم ليجزيهم به الله أحسن ما كانوا يعملون (121) « سورة التوبة.

إلا أننا لانزال نرى الكثير من الأسر المحتاجة والمتعففة داخل بلد الخير فهناك الكثير من الأسر الكويتية المتعففة إضافة إلى وجود 70 ألف عائلة من البدون 7 آلاف منهم لا يمتلكون الإثباتات المحتاجين يسكنون بهذا البلد بحاجة للتعليم والعلاج كذلك فإن بيت الزكاة يقدم المساعدات وأنشأ البيت 4 أفرع لإدارة الخدمة الاجتماعية تغطي جميع المحافظات لاستقبال المراجعين من طالبي المساعدة .

وعن الأسر المتعففة، فالبيت أنشأ مكتب الأسر المتعففة لتقديم التسهيلات والمساعدات المالية والعينية للأسر المتعففة الكويتية، وتشمل من عليهم أحكام قضائية لتسديد ديون، وضعف الدخل، والعاطلين عن العمل، اضافة الى حالات إنسانية من أرامل ومطلقات وشيوخ وأيتام، كما يقدم البيت القرض الحسن للترميم وتسديد الدين والعلاج حسب الأنظمة واللوائح المعمول بها في بيت الزكاة.

رغم كل ذلك إلا أن هناك الكثير مازالوا بحاجة للمساعدة، ومن منطلق حديث النبي عليه أفضل الصلاة والسلام « خيركم خيركم لأهله وأنا خيركم لأهلي»، لذا أتقدم بالاقتراح برغبة التالي:

1 – يقوم بيت الزكاة بتبني مشروع (حصالة الخير) وهو عبارة عن خزانة من الحديد توضع في جميع الجمعيات التعاونية في المناطق السكنية بعد الكاشير مباشرة لجمع النقود المعدنية والورقية من رواد السوق المركزي أثناء خروجهم، ويخصص ريع هذا المشروع لصالح الأسر المتعففة في الكويت وذلك بالتنسيق مع وزارة الشؤون.

2 –يرافق هذا المشروع حملة إعلانية للتوعية بالأهداف ومدى حاجة الفقراء من المتعففين لهذه التبرعات التي ربما تشكل مبلغا زهيدا بنظر المتبرع لكنها في مجموعها على مستوى كافة الجمعيات التعاونية في الكويت.

رئيس المجلس اطمأن على صحة النائب الأول لرئيس الوزراء ووزير الدفاع

الغانم يلتقي الشيخ ناصر صباح الأحمد في طشقند

الشيخ ناصر الصباح مستقبلا الرئيس الغانم

توقف رئيس مجلس الأمة مرزوق علي الغانم والوفد البرلماني المرافق له لفترة قصيرة في العاصمة الأوزبكية طشقند حيث قام بزيارة معالي النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع الشيخ ناصر صباح الأحمد الصباح الذي يقضي فترة نقاهة واستشفاء هناك.

وقال الغانم، في تصريح صحفي مقتضب قبيل مغادرته طشقند متوجهًا إلى العاصمة الأذرية باكو، « الحمدلله طمأننا أخي الشيخ ناصر على صحته وعلى مراحل علاجه واستشفائه التي تسير بشكل ممتاز بتوفيق من الله، آملين بسرعة انتهائه من رحلة علاجه وعودته إلى بلده سالمًا معافى ليعاود ممارسة أعماله ومهامه «.

وكان الغانم الذي يرافقه النائبان الدكتور محمد الحويلة وناصر الدوسري قد توقف في طشقند لفترة وجيزة قبيل توجهه إلى أذربيجان للمشاركة في احتفالية مرور 100 عام على تأسيس البرلمان الأذري تلبية لدعوة من رئيس مجلس النواب الأذربيجاني اوكتاي أسدوف.

وكان في استقبال الغانم الذي رافقه أيضًا رئيس الهيئة الخيرية الإسلامية العالمية الدكتور عبدالله المعتوق لدى وصوله مطار طشقند رئيس مجلس الشيوخ الأوزبكستاني نعمة الله يلداشوف وسفير دولة الكويت لدى أوزبكستان أحمد الجيران وأركان السفارة.

بعد المظاهر السلبية التي كشفت عن سوء الاستعداد لاستقبال العام الدراسي الجديد

الشاهين يسأل عن القيمة المالية لعقود المكيفات ومرافق المياه بمدارس التربية

أسامة الشاهين

د. حامد العازمي

وجه النائب أسامة عيسى الشاهين سؤالا إلى وزير التربية ووزير التعليم العالي قال فيه :

نظراً لما أثارته قضية عطل أجهزة التكييف – والتجهيزات الإنشائيةَ والإدارية – في بداية العام الدراسي الحالي في مدارس دولة الكويت من سخط وتضرر للطلبة والمدرسين وأولياء الأمور، والتي كانت من المظاهر السلبية التي كشفت عن سوء الاستعداد الفني والإداري لاستقبال العام الدراسي الجديد.

ولمّا كان لوزارة التربية وكيل مساعد وإدارة فنية متخصصة بشئون صيانة المنشآت التربوية بحسب الهيكل التنظيمي المنشور في الموقع الالكتروني الرسمي لوزارة التربية.

لذا يرجى تزويدي وإفادتي بالآتي:

1) من الذي شغل منصب الوكيل المساعد لشئون المنشآت التربوية والتخطيط في الفترة من نهاية العام الدراسي 2017/2018 م وحتى بداية العام الدراسي الحالي 2018/2019 م؟ مع بيان التواريخ والقرارات ذات الصلة.

2) من الذي شغل منصب مدير إدارة الصيانة في الفترة من نهاية العام الدراسي 2017/2018 م وحتى بداية العام الدراسي الحالي 2018/2019 م؟ مع تزويدي بجميع القرارات في هذا الشأن، وتزويدي بعدد موظفي الإدارة الإجمالي.

3) كم تبلغ أعداد العقود السارية والجديدة لتركيب وصيانة المكيفات ومرافق المياه وتركيب برادات مياه الشرب في مدارس وزارة التربية؟ وكم تبلغ القيمة المالية لتلك العقود خلال الفترة من نهاية العام الدراسي 2017/2018 م وحتى بداية العام الدراسي الحالي 2018/2019 م؟ مع تزويدي بكشف مفصل للعقود السارية والجديدة المتعلقة بالمجالات الخدمية المذكورة، مبينًا فيه أسماء الشركات ومواقع العمل ومدد التنفيذ والكفالة والمبالغ الإجمالية.

Bكد دعمه للقانون بنصوصه الحالية

العتيبي: «التقاعد المبكر» يخدم شرائح كبيرة من المواطنين

خالد العتيبي

نفى النائب خالد العتيبي ما ذكرته إحدى الصحف المحلية عن تقدمه بمقترح جديد للتقاعد المبكر بالتنسيق مع بعض الزملاء من النواب.

وقال العتيبي في تصريح صحافي إن موقفه ثابت من هذا القانون الذي ردته الحكومة في يوليو الماضي بعد إقرار مجلس الأمة له في مداولتين بأغلبية نيابية.

وأكد العتيبي أن القانون بنصوصه الحالية يخدم شرائح كبيرة من المواطنين في حاجة اليه ويعالج البطالة والرسوب الوظيفي الذي ضرب مؤسساتنا الحكومية ويوفر الكثير من أموال المواطنين.

وأشار العتيبي إلى أن اقتراحاته واعماله النيابية يعلنها فور التقدم بها وكذلك مواقفه السياسية في قاعة عبد الله السالم، مطالباً وسائل الاعلام بتحري الدقة عند نشر أخبار تتعلق به أو بأنشطته النيابية.

النواب لاحقوا الحكومة بعشرات الأسئلة والاقتراحات لتفعيل خطة «التكويت»

مجلس الأمة واصل جهوده التشريعية في دور الإنعقاد الثاني لمعالجة «البطالة» .. واستحدث لجنة «الإحلال وأزمة التوظيف»

تواصلت جهود أعضاء مجلس الأمة التشريعية والرقابية لمعالجة قضية البطالة التي تصدرت أبرز القضايا التي تناولها النواب في دور الانعقاد الثاني من الفصل التشريعي الخامس عشر بغرض خلق المزيد من فرص العمل، ومنح الشباب الكويتي أولوية التوظيف في القطاعين الخاص والعام.

وتحقيقًا لهذا الهدف استهل المجلس دور الانعقاد الفائت بتشكيل لجنتين برلمانيتين لمعالجة قضية البطالة وأزمة التوظيف، إذ قرر في جلسته العادية بتاريخ 19 ديسمبر 2017 الموافقة على تشكيل لجنة الإحلال وأزمة التوظيف، وأعاد تشكيل لجنة تحسين بيئة الأعمال والمشروعات الصغيرة.

وأقر المجلس في جلسة 10 مارس 2018 المداولة الثانية على مشروع القانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم (98) لسنة 2013 في شأن الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، والذي سبق أن أقره المجلس بمداولته الأولى بتاريخ 14 فبراير 2018.

وتشير أبرز مواد التعديل إلى تثبيت قيمة الرسوم الإدارية على كل عقد للاقتراض من صندوق دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة بـ 2 بالمئة تدفع مرة واحدة وفقًا لأحكام الشريعة الإسلامية.

كما وافق المجلس في جلسته الخاصة بتاريخ 25 يونيو 2018 على الاقتراح بقانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم 1 لسنة 2016 بإصدار قانون الشركات في المداولتين.

ويهدف القانون إلى تنشيط العمل الاقتصادي والتجاري في الكويت وتهيئة المناخ للشباب الواعد الذي سيدخل سوق العمل لتمكين صغار المستثمرين بالشركات ذات المسؤولية المحدودة من طلب عقد الجمعية العمومية ومناقشة أوضاع الشركات.

وللتشجيع على التقاعد المبكر من أجل تجديد الدماء وزيادة فرص التوظيف أمام الشباب، أقر المجلس في جلسته العادية بتاريخ 18 مايو 2018 على اقتراح بقانون لتعديل القانون رقم 61 لسنة 1976 بإصدار قانون التأمينات الاجتماعية بشأن التقاعد المبكر، والذي يقضي بمنح الرجل حق التقاعد الاختياري عند وصوله بالخدمة إلى 30 سنة ومنح المرأة حق التقاعد الاختياري عند وصولها بالخدمة إلى 25 سنة من دون شرط.

ويرمي القانون الذي ردته الحكومة إلى السماح للمؤمن عليهم بالتقاعد المبكر قبل استحقاق المعاش التقاعدي بحد أقصى خمس سنوات وبخصم 5% عن كل سنة من المعاش إضافة إلى استثناء الحالات المستفيدة من هذا القانون من الإحالة إلى التقاعد الجبري المقررة في قانون ونظام الخدمة المدنية.

وفي إطار متابعة قضايا التوظيف والبطالة وخلق البيئة الجاذبة للشباب الكويتي للانخراط في القطاع الخاص، اتخذ المجلس عددًا من القرارات حيث كلف لجنة تحسين بيئة الأعمال في جلسة 9 يناير 2018 متابعة الإجراءات الحكومية لإتمام صرف دعم العمالة الوطنية لأصحاب التراخيص الفائقة الصغر.

كما تم تكليف اللجنة في جلسة 7 أبريل 2018 التأكد من مدى تفعيل المادتين 38 و39 من اللائحة التنفيذية لقانون الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

واستهدفت الأسئلة والاقتراحات النيابية تذليل العقبات التي تعترض اقتحام الشباب مجال العمل الحر، ومعالجة السلبيات التي كانت تشوب تطبيق قانون صندوق دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

وتركزت الأسئلة البرلمانية التي شملت مختلف الوزارات والمؤسسات الحكومية والشركات التابعة، على أعداد الموظفين الحاليين من المواطنين والوافدين، وعدد الوظائف الشاغرة، وآليات التعيين للموظفين الجدد، مع التدقيق على منح المواطنين الأولوية في هذه التعيينات.

وبهدف توسيع دائرة الاستفادة من الأموال المستثمرة في الخارج لتشكل إحدى قنوات استيعاب وتشغيل العمالة الوطنية، اشتملت الأسئلة النيابية على استفسارات عن أعداد الموظفين الكويتيين في مكاتب الاستثمار الخارجية، والشركات التابعة لشركة نفط الكويت، وهل لدى الشركات والمؤسسات النفطية الحكومية برامج وخطط لتدريب الكويتيين وتعيينهم بشكل مباشر في الجهات النفطية التابعة للدولة.

كما شملت الأسئلة النيابية عدد الموظفين الكويتيين في الهيئات واللجان والمنظمات والمكاتب الصحية والثقافية في الخارج، ولضمان استيفاء حاجة سوق العمل من بعض التخصصات النادرة.

وتناولت أسئلة النواب عدد الخريجين الكويتيين في كليات التعليم من جامعة الكويت والهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب سنويًا في تخصصات (علم النفس والفيزياء والكيمياء والأحياء والجيولوجيا والرياضيات والفلسفة واللغة الإنجليزية)، ومقارنة عدد الخريجين الذين استوعبتهم المدارس في هذه التخصصات بعدد المعلمين الوافدين الذين يشغلون هذه التخصصات.

وطلب النواب تزويدهم بكشف بعدد الموظفين العاملين حاليًا في ديوان الخدمة المدنية وهل توجد قوائم بأسماء أشخاص وافدين ينتظرون دورهم في التعيين وهل لدى الديوان خطة بشأن استيعاب القوى العاملة الوطنية، وعدد الوظائف الشاغرة حاليًا لدى الديوان؟

وحرص النواب في أسئلتهم على متابعة تطبيق المرسوم رقم (17) لسنة 2017 باستبدال نص البند (1) من المادة (1) من المرسوم الصادر في شأن نظام الخدمة المدنية في تاريخ 22 1– 2017– بأفضلية تعيين أبناء الكويتيات بعد الكويتيين في وزارات وهيئات الدولة المختلفة.

وللوقوف على أبعاد قضية البطالة وآثارها الاجتماعية، تضمنت أسئلة النواب طلب إحصائية بعدد الكويتيين العاطلين عن العمل ممن صدرت ضدهم أحكام قضائية. وعلى الصعيد التشريعي، تناولت الاقتراحات بقوانين المقدمة من النواب قضايا التوظيف والبطالة متضمنة تعديلات على قوانين قائمة أو اقتراحات بقوانين جديدة لاستكمال منظومة دعم العمالة الوطنية وتشجيعها للعمل في القطاع الخاص والمضي في مجال المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

وتقدم النواب باقتراح بقانون لإنشاء جهاز مراقبي شؤون التوظيف ليكون له دور في اقتراح القرارات واللوائح المتعلقة بشؤون التوظيف واقتراح الأنظمة والآليات التي تكفل الشفافية والنزاهة والعدالة والمساواة وتكافؤ الفرص في شغل الوظائف العامة.

كما تقدم النواب باقتراح بقانون لتعديل القانون رقم (98) لسنة 2013 في شأن الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ويتضمن جملة تعديلات تهدف إلى معالجة ما واجه الصندوق خلال السنوات الأربع الماضية من تحديات، بالإضافة إلى إلزام أصحاب المشاريع بتشغيل العمالة الوطنية ضمن جداول زمنية محددة. وبهدف إلزام الجهات غير الحكومية بتوظيف العمالة الوطنية في الوظائف الشاغرة وعدم توظيف غير الكويتيين إلا في حال عدم توافر عمالة وطنية لديها المؤهلات المطلوبة لشغل الوظيفة أو عزوف العمالة الوطنية عنها، تقدم النواب باقتراح بقانون في شأن العمالة الوطنية في الجهات غير الحكومية.

ولتوفير المزيد من الضمانات للعمالة الوطنية في القطاع الخاص، جاء الاقتراح بقانون لإضافة مادة جديدة برقم التاسعة مكررًا إلى القانون رقم 19 لسنة 2000 في شأن دعم العمالة الوطنية وتشجيعها للعمل في الجهات غير حكومية، وينص على التزام الجهة الغير حكومية باستخراج تأمين وظيفي للعمالة الوطنية.

قاعة عبدالله السالم